

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

- ملخص تنفيذي
- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية
- التغير الشهري في مؤشرات الأداء
- تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية
- مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية
- مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة
- أهم التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية في أسواق المال العربية
- إضاءات على أسواق المال

- سجلت **أسواق المال العربية** أداءً إيجابياً بوجه عام خلال شهر أغسطس 2026، إذ ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي بنحو 0.43 في المائة، مع صعود مؤشرات تسع بورصات عربية مقابل تراجع مؤشرات خمس بورصات، وذلك بالتزامن مع غلبة الاتجاه الإيجابي على الأسواق المالية المتقدمة والناشئة، مع ملاحظة استمرار التباين بين المناطق والأسواق.
- على مستوى أداء الأسواق فرادى، تصدرت بورصة فلسطين الأسواق العربية الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 5.78 في المائة، تلتها السوق المالية السعودية بنسبة 5.07 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء وبورصة مسقط بنحو 4.53 و4.49 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجلت سوق العراق للأوراق المالية أكبر تراجع بنحو 3.30 في المائة، تلتها بورصة تونس بنسبة 3.15 في المائة، ثم سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 1.76 في المائة.
- سجلت القيمة السوقية مكاسباً بنحو 1.21 في المائة، لترتفع إلى نحو 4.37 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.31 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يوليو 2026، بزيادة بلغت نحو 52.31 مليار دولار أمريكي. ارتفعت القيمة السوقية في تسعة أسواق مقابل تراجعها في ستة أسواق، فيما شكلت السوق المالية السعودية المحرك الرئيسي للزيادة بحكم وزنها النسبي الكبير، إلى جانب مساهمات داعمة من البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء وسوق أبوظبي للأوراق المالية.
- ارتفعت قيمة التداولات بنحو 10.03 في المائة، لتبلغ نحو 99.11 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 90.08 مليار دولار أمريكي خلال شهر يوليو 2026، بزيادة قدرها نحو 9.03 مليار دولار أمريكي. وجاء الجزء الأكبر من هذه الزيادة من السوق المالية السعودية، إلى جانب مساهمات إيجابية من بورصة قطر وسوق دبي المالي وبورصة الكويت.
- في المقابل، تراجع إجمالي حجم التداول بنحو 38.78 في المائة، ليلغ نحو 160.31 مليار ورقة مالية، مقابل نحو 261.86 مليار ورقة مالية خلال الشهر السابق، بانخفاض قدره نحو 101.54 مليار ورقة مالية. ولم يعكس ذلك تراجعاً عاماً في نشاط الأسواق، إذ ارتفعت الأحجام في غالبية الأسواق المدرجة، بينما تركز الانخفاض في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة انخفاض عدد الأسهم المتداولة التي شهدتها خلال شهر يوليو 2026.
- شهد شهر أغسطس 2026 تطورات تشريعية وتنظيمية ورقابية وإجراءات احترازية تركزت في تطوير آليات التداول والبنية التحتية، وتعزيز إدارة المخاطر والملاءة المالية، وتنظيم الابتكار والمنتجات الاستثمارية. وشملت تنظيم التداول بالهامش الممول في الإمارات، وبيع الأوراق المالية المقترضة في مصر، وتحديث ضوابط البيع على المكشوف في الكويت، واعتماد قواعد محدثة للمقاصة والتسوية في البحرين. كما تضمنت تجربة المشورة الاستثمارية باستخدام الذكاء الاصطناعي في السعودية، وإطلاق مؤشر إسلامي في سوق دمشق، والإعلان عن استئناف التداول في السوق الثانوية في السودان.
- اتجه أداء الأسواق المالية المتقدمة نحو التحسن بوجه عام، إذ ارتفعت مؤشرات "ناسداك" و"نيكاي" و"ستاندرد أند بورز 500" و"داو جونز" بنحو 3.93 و3.03 و2.62 و1.34 في المائة، على التوالي. في المقابل، تراجع مؤشرا "كاك 40" و"فوتسي" بنحو 2.06 و0.40 في المائة، على التوالي. وفي الأسواق الناشئة، ارتفعت مؤشرات أوروبا وآسيا والدول العربية بنحو 4.48 و3.26 و2.99 في المائة، على التوالي، بينما تراجع مؤشر أمريكا اللاتينية بنحو 1.21 في المائة.
- واصلت أسعار النفط تسجيل مكاسب محدودة، إذ ارتفع خام برنت بنحو 0.4 في المائة ليلغ 90.5 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1.3 في المائة ليصل إلى 85.8 دولار أمريكي للبرميل، رغم بقائهما دون مستوياتهما قبل ثلاثة أشهر. وفي الوقت نفسه، غلب تثبيت أسعار الفائدة على قرارات البنوك المركزية، باستثناء البنك المركزي البرازيلي الذي خفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 14.00 في المائة. أما في الدول العربية، فبقيت أسعار الفائدة المعتمدة دون تغيير في شهر أغسطس 2026.
- عكس أداء شهر أغسطس 2026 تحسناً في مؤشرات الأسواق العربية وقيمتها السوقية وقيمة التداولات، مقابل تراجع أحجام التداول نتيجة انخفاض عدد الأسهم المتداولة التي شهدتها سوق العراق للأوراق المالية خلال الشهر السابق. ويشير تزامن ارتفاع غالبية المؤشرات مع نمو القيمة السوقية ونشاط التداول بالقيمة إلى تحسن بيئة الاستثمار، وإن ظل ذلك متفاوتاً بين الأسواق ومتركزاً جزئياً في الأسواق الأكبر حجماً. وفي المقابل، لم تظهر البيانات أثراً مباشراً وموحداً للتوترات التجارية أو أسعار النفط أو السياسة النقدية، إذ بقي الأداء أكثر ارتباطاً بنتائج الشركات وتركيبية المؤشرات والقطاعات ومستويات السيولة والعوامل المحلية الخاصة بكل سوق.

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

سجل **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية** ارتفاعاً بنسبة 0.43 في المائة في نهاية شهر أغسطس 2026، في ظل تحسن أداء غالبية الأسواق المالية العربية، حيث ارتفعت مؤشرات تسع بورصات عربية مدرجة في قاعدة البيانات، مقابل تراجع مؤشرات خمس بورصات.

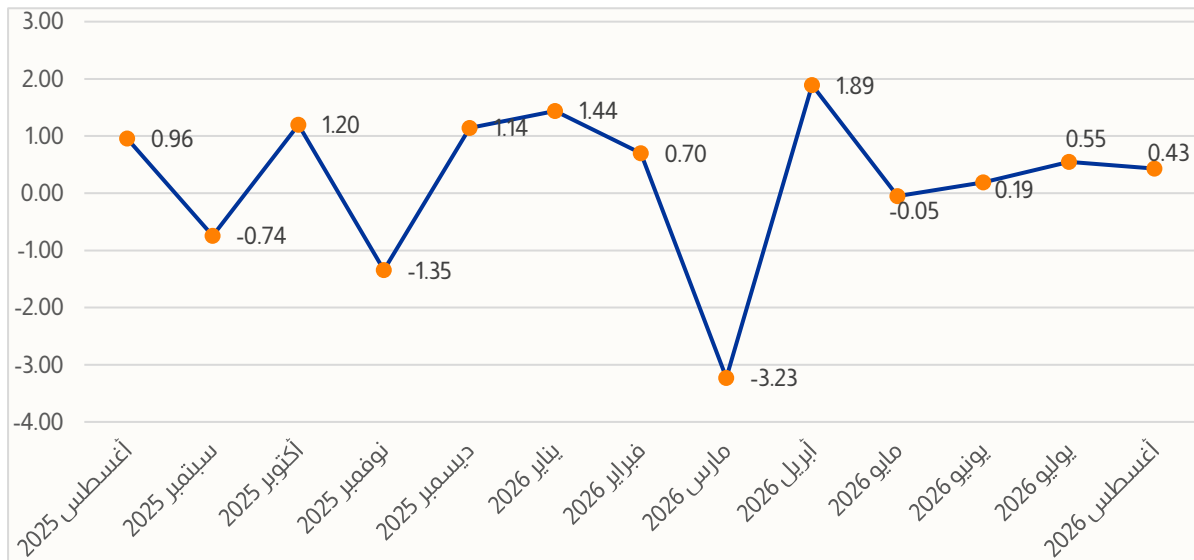
الأداء الإيجابي

- تصدرت بورصة فلسطين الأسواق الصاعدة خلال شهر أغسطس 2026، مسجلة ارتفاعاً بنحو 5.78 في المائة، تلتها السوق المالية السعودية بنسبة 5.07 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء وبورصة مسقط بنحو 4.53 و4.49 في المائة، على التوالي.
- كما ارتفع مؤشر البورصة المصرية بنحو 2.66 في المائة، تلاه مؤشرا بورصة الكويت وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 1.61 و0.94 في المائة، على التوالي. وسجلت سوق دبي المالي ارتفاعاً بنحو 0.69 في المائة، فيما ارتفع مؤشر بورصة عمان بنسبة محدودة بلغت نحو 0.10 في المائة.

الأداء السلبي

- شملت التراجعات خلال شهر أغسطس 2026 خمسة أسواق مالية عربية، حيث سجلت سوق العراق للأوراق المالية أكبر انخفاض بنحو 3.30 في المائة، تلتها بورصة تونس بنسبة 3.15 في المائة، ثم سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 1.76 في المائة.
- تراجع مؤشرا بورصة قطر وبورصة البحرين بنحو 1.15 و1.04 في المائة، على التوالي.

أداء مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية (%)



مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوةً على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. يتم ترجيح المؤشرات بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش (Paasche Index) والمتسلسل، والمحسوبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. كما يتم تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بشكل دوري، بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً ستة عشر سوقاً مالية

التغير الشهري في مؤشرات الأداء

التغير الشهري في مؤشرات أسواق المال العربية

حجم التداول -38.78%

قيمة التداول 10.03%

القيمة السوقية 1.21%

التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسواق المتقدمة

فوتسي -0.40%

نيكاي 3.03%

ستاندرد أند بورز 2.62%

ناسداك 3.93%

كاك 40 -2.06%

داو جونز 1.34%

التغير الشهري في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

امريكا اللاتينية -1.21%

أوروبا 4.48%

اسيا 3.26%

الدول العربية (مؤشر مركب) 2.99%

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

سجلت **الأسواق المالية العربية** أداءً إيجابياً بوجه عام خلال شهر أغسطس 2026، بالتزامن مع تحسن غالبية مؤشرات الأسواق المتقدمة والناشئة، رغم استمرار التباين بين المناطق والأسواق. كما ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية بنحو 0.43 في المائة، مع صعود مؤشرات تسع أسواق عربية، مقابل تراجع مؤشرات خمس أسواق.

تصدرت بورصة فلسطين الأسواق الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 5.78 في المائة، تلتها السوق المالية السعودية بنسبة 5.07 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء وبورصة مسقط بنحو 4.53 و4.49 في المائة، على التوالي. كما ارتفعت مؤشرات البورصة المصرية وبورصة الكويت وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 2.66 و1.61 و0.94 في المائة، على التوالي، فيما سجلت سوق دبي المالي وبورصة عمان ارتفاعاً بنحو 0.69 و0.10 في المائة.

في المقابل، سجلت سوق العراق للأوراق المالية أكبر تراجع خلال الشهر بنحو 3.30 في المائة، تلتها بورصة تونس بنسبة 3.15 في المائة، ثم سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 1.76 في المائة. كما تراجع مؤشرا بورصة قطر وبورصة البحرين بنحو 1.15 و1.04 في المائة، على التوالي.

تأثر أداء الأسواق العربية خلال شهر أغسطس 2026 **بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية** التي اختلف أثرها من سوق إلى آخر. فعلى **الصعيد الداخلي**، عكس ارتفاع غالبية المؤشرات اتساع نطاق التحسن مقارنةً بالشهر السابق، إلا أن استمرار التفاوت بين الأسواق يؤكد أهمية نتائج الشركات وتركيبه المؤشرات وأوزان القطاعات الرئيسية ومستويات السيولة وتوجهات المستثمرين في تحديد الأداء. كما شمل التحسن أسواقاً مصدرة ومستوردة للطاقة، ما يدل على أن حركة الأسواق لم ترتبط بعامل خارجي واحد.

على مستوى **نشاط التداول**، ارتفعت **قيمة التداولات** بنحو 10.03 في المائة، لتبلغ نحو 99.11 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 90.08 مليار دولار أمريكي خلال الشهر السابق. وجاءت الزيادة مدفوعة بصورة رئيسة بارتفاع التداولات في السوق المالية السعودية، إلى جانب مساهمات داعمة من بورصة قطر وسوق دبي المالي وبورصة الكويت.

في المقابل، تراجعت **أحجام التداول** بنحو 38.78 في المائة، لتبلغ نحو 160.31 مليار ورقة مالية، مقابل نحو 261.86 مليار ورقة مالية. ولا يعكس هذا الانخفاض تراجعاً عاماً في نشاط الأسواق، إذ ارتفعت الأحجام في غالبية الأسواق المدرجة، بينما تركز الانخفاض في سوق العراق للأوراق المالية نتيجة انخفاض عدد الأسهم المتداولة التي شهدتها خلال الشهر السابق. ومن ثم، فإن ارتفاع قيمة التداولات بالتزامن مع انخفاض أحجامها يعكس تغيراً في توزيع النشاط بين الأسواق والأوراق المالية، وليس ضعفاً شاملاً في السيولة.

سجلت **القيمة السوقية** مكاسباً بنحو 1.21 في المائة، لترتفع إلى نحو 4.37 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.31 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يوليو 2026، بزيادة بلغت نحو 52.31 مليار دولار أمريكي. في هذا الإطار، ارتفعت القيمة السوقية في تسعة أسواق، مقابل تراجعها في ستة أسواق مالية عربية، فيما شكلت السوق المالية السعودية المحرك الرئيسي للزيادة الإجمالية بحكم وزنها النسبي الكبير ضمن القيمة السوقية للأسواق العربية. كما أسهمت البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء وسوق أبوظبي للأوراق المالية في دعم الارتفاع، بينما بقي أثر التراجعات المسجلة في الأسواق الأخرى محدوداً نسبياً.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

ويشير تزامن ارتفاع المؤشر المركب والقيمة السوقية وقيمة التداولات إلى تحسن بيئة الإستثمار خلال شهر أغسطس 2026. إلا أن تفاوت الأداء بين الأسواق، وتركز جانب مهم من الزيادة في الرسملة والتداولات في الأسواق الأكبر حجماً، يوضح أن التحسن لم يكن متساوياً على مستوى المجموعة، بل ظل مرتبطاً بخصائص كل سوق ووزنها النسبي.

وعلى صعيد **التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية والإجراءات الاحترازية**، تركزت الإجراءات خلال شهر أغسطس 2026 في تطوير آليات التداول والبنية التحتية للسوق، وتعزيز إدارة المخاطر والملاءة المالية، وتنظيم الابتكار والمنتجات الاستثمارية. وشملت تنظيم التداول بالهامش الممول عبر منصة "آيفستر" في الإمارات، وتنظيم بيع الأوراق المالية المقترضة في مصر، وتحديث ضوابط البيع على المكشوف في الكويت، إلى جانب اعتماد قواعد محدثة للمقاصة والتسوية وطرح تحديث قواعد السوق وإطار إنفاذها للتشاور في البحرين.

كما تضمنت التطورات تعديل شروط تحول شركات التطوير العقاري إلى صناديق استثمار عقاري في مصر، والتصريح بتجربة تقديم المشورة الاستثمارية باستخدام الذكاء الاصطناعي ضمن مختبر التقنية المالية في السعودية، وإطلاق مؤشر إسلامي في سوق دمشق، وتعميم نموذج الملاءة المالية وكفاية رأس المال على شركات الخدمات المالية في الأردن. كذلك أعلنت سوق الخرطوم للأوراق المالية استئناف التداول في السوق الثانوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2026. وتشير هذه الإجراءات إلى استمرار العمل على توسيع أدوات التداول والاستثمار، ورفع كفاءة البنية التحتية وإدارة المخاطر، وتعزيز حماية المستثمرين، إلى جانب اختبار طول مالية رقمية جديدة ضمن أطر رقابية محددة.

على **الصعيد الخارجي**، تداخلت التطورات التجارية العالمية وتحركات أسعار النفط وتوجهات السياسة النقدية مع العوامل المحلية المؤثرة في الأسواق العربية، ولم تفرض هذه العوامل اتجاهًا موحدًا على الأسواق، بل اختلف أثرها بحسب هيكل كل اقتصاد، وتركيبه مؤشرات، ودرجة انكشافه على التجارة والطاقة والتمويل.

على مستوى **التجارة الدولية**، استمرت حالة عدم اليقين في ظل تصاعد الإجراءات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مقابل استمرار التهدة النسبية في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وبالنسبة إلى الأسواق العربية، لم تؤدي هذه التطورات إلى أثر سلبي مباشر أو واسع النطاق، في ضوء ارتفاع غالبية المؤشرات وتحسن القيمة السوقية وقيمة التداولات. وظلت قنوات التأثير غير مباشرة، من خلال تكاليف الواردات وتوقعات الطلب الخارجي وأسعار السلع وتدفقات الاستثمارات وتقييم المستثمرين للمخاطر.

وفي **أسواق الطاقة**، واصلت أسعار النفط تسجيل مكاسب محدودة خلال شهر أغسطس 2026، حيث ارتفع خام برنت بنحو 0.4 في المائة ليبلغ 90.5 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1.3 في المائة ليصل إلى 85.8 دولار أمريكي للبرميل. ومع ذلك، بقيت الأسعار دون مستوياتها قبل ثلاثة أشهر، مما يشير إلى أن الزيادة الشهرية لم تمثل تحولاً كاملاً في اتجاه الأسعار.

وفرت مستويات النفط المرتفعة دعماً عاماً لتوقعات الإيرادات والنشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للطاقة، إلا أن محدودية الزيادة والقيود المرتبطة بالإنتاج والصادرات قلصت أثرها الإضافي. كما أن تحسن أسواق مصدرة ومستوردة للطاقة في الوقت نفسه يؤكد أن النفط لم يكن المحرك المباشر أو الوحيد للأداء، الذي ظل مرتبطاً أيضاً بنتائج الشركات والسيولة وتركيب القطاع والعوامل المحلية.

وفيما يتعلق **بالسياسة النقدية**، غلب تثبيت أسعار الفائدة على قرارات البنوك المركزية خلال شهر أغسطس 2026، باستثناء البنك المركزي البرازيلي الذي خفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 14.00 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية المشمولة، بقيت أسعار الفائدة المعتمدة دون تغيير.

ساعد تثبيت أسعار الفائدة على تجنب زيادة جديدة في كلفة الاقتراض ومعدلات الخصم، لكنه لم يوفر دعماً إضافياً من خلال خفض كلفة التمويل. ومع ذلك، لا تشير اتجاهات الأسواق العربية إلى أن مستويات الفائدة القائمة شكلت عائقاً مباشراً أمام الأداء الإيجابي خلال الشهر. وفي الوقت نفسه، لا يمكن اعتبار هذا التحسن نتيجةً للسياسة النقدية، في غياب تيسير جديد، ما يؤكد استمرار تأثير نتائج الشركات والسيولة وأداء القطاعات في حركة الأسواق.

اتجه أداء **الأسواق المتقدمة** نحو التحسن بوجه عام خلال شهر أغسطس 2026، مع استمرار التباين بين المناطق. في الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع مؤشر "ناسداك" بنحو 3.93 في المائة، يليه مؤشر "ستاندرد أند بورز 500" بنحو 2.62 في المائة، ثم مؤشر "داو جونز" بنسبة 1.34 في المائة. كما سجل مؤشر "نيكاي" الياباني ارتفاعاً بنحو 3.03 في المائة. في المقابل، تراجع مؤشرا "كالك 40" و"فوتسي" بنحو 2.06 و0.40 في المائة، على التوالي.

شمل التحسن المؤشرات الرئيسية الثلاثة في الولايات المتحدة الأمريكية، مع تسجيل مؤشر "ناسداك" الزيادة الأعلى بينها. ويشير ذلك إلى أن العوامل الداعمة للأسهم، وفي مقدمتها نتائج الشركات وتوقعات الأرباح والتدفقات نحو القطاعات ذات الوزن المرتفع في المؤشرات، كانت أكثر تأثيراً من الضغوط المرتبطة ببقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً. كما ساعد تثبيت الفائدة على تجنب ضغوط إضافية على معدلات الخصم وكلفة التمويل، من دون أن يمثل تيسيراً نقدياً جديداً.

خارجياً، بقيت الأسواق الأمريكية معرضة لحالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة الدولية وأسعار الطاقة وعوائد السندات. إلا أن صعود المؤشرات الثلاثة يدل على أن هذه العوامل لم تتحول خلال الشهر إلى موجة عامة من العزوف عن المخاطر. لذلك، لا يمكن تفسير الأداء بعامل واحد، بل جاء نتيجة تفاعل تطورات الشركات والقطاعات مع توقعات السياسة النقدية والظروف الاقتصادية والمالية الخارجية.

وفي اليابان، عكس ارتفاع مؤشر "نيكاي" تحولاً إيجابياً مقارنةً بالتراجع المسجل خلال الشهر السابق. وجاء ذلك رغم استمرار حساسية الشركات اليابانية للتجارة الخارجية وسلاسل التصنيع وأسعار الطاقة وتحركات سعر الصرف. ويشير تحسن المؤشر إلى أن هذه المخاطر لم تكن العامل المهيمن في حركة السوق خلال شهر أغسطس 2026، مع استمرار تأثير نتائج الشركات والعوامل المحلية وتوجهات المستثمرين.

أما في الأسواق الأوروبية المتقدمة، فقد اتجه مؤشرا "كالك 40" و"فوتسي" نحو التراجع، بخلاف الأداء الإيجابي في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ويعكس ذلك اختلاف تركيبة المؤشرات والأوزان القطاعية، إلى جانب تفاوت توقعات النمو ونتائج الشركات ومدى الانكشاف على التجارة والطاقة. كما ظل الأداء متأثراً بالعوامل الخارجية، ومنها التطورات التجارية وأسعار السلع ومسار السياسة النقدية، من دون أن تسمح حركة المؤشرات بعزل أثر أي منها بصورة مستقلة.

وفي **الأسواق الناشئة**، غلب الاتجاه الإيجابي على الأداء خلال شهر أغسطس 2026، مع استمرار التفاوت بين المناطق، حيث ارتفع مؤشر الأسواق الناشئة في أوروبا بنحو 4.48 في المائة، تلاه مؤشر الأسواق الناشئة في آسيا بنسبة 3.26 في المائة، ثم مؤشر MSCI المركب للدول العربية بنحو 2.99 في المائة. في المقابل، تراجع مؤشر الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية بنحو 1.21 في المائة.

يعكس تحسن مؤشرا أوروبا وآسيا الناشئة قدرة هذه الأسواق على استيعاب الضغوط الخارجية المرتبطة بالتوترات التجارية وبقاء أسعار الفائدة العالمية مرتفعة نسبياً. ويشير ذلك إلى أن العوامل المحلية، بما فيها توقعات النمو ونتائج الشركات ومستويات السيولة وحركة العملات، أسهمت في موازنة أثر المخاطر الخارجية. ومع ذلك، بقيت الأسواق الآسيوية أكثر تعرضاً للتغيرات في التجارة العالمية بحكم ارتباط عدد من اقتصاداتها بالتصنيع والتصدير وسلاسل الإمداد الدولية.

في المقابل، تراجع مؤشر أمريكا اللاتينية رغم خفض سعر الفائدة في البرازيل، مما يدل على أن الأثر الإيجابي المتوقع من التيسير النقدي المحدود لم يكن كافياً لدعم أداء المنطقة ككل. وظل الأداء مرتبطاً أيضاً بتحركات العملات وأسعار السلع وتدفقات المحافظ الاستثمارية والأوضاع المحلية لكل سوق. ويؤكد ذلك أن الأسواق الناشئة لم تتحرك استجابةً لاتجاه نقدي أو تجاري واحد، بل اختلف أدائها وفق خصائص اقتصاداتها ومصادر تعرضها للمخاطر.

وعلى مستوى **الأسواق المالية العربية**، سجل كل من مؤشر MSCI المركب للدول العربية والمؤشر المركب لصندوق النقد العربي أداءً إيجابياً خلال شهر أغسطس 2026، مع اختلاف نسبة الارتفاع بينهما نتيجة اختلاف مكونات المؤشرين وأوزانهما ومنهجية احتسابهما. كما اتجهت غالبية مؤشرات الأسواق العربية نحو الصعود، بالتزامن مع تحسن القيمة السوقية وقيمة التداولات.

يشير هذا الأداء إلى أن العوامل الخارجية لم تفرض اتجاهًا سلبياً موحداً على الأسواق العربية خلال الشهر، فالتوترات التجارية بقي أثرها غير مباشر على مستوى المجموعة، بينما وفر بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة دعماً عاماً لتوقعات الاقتصادات المصدرة، من دون أن يشكل محركاً مشتركاً لجميع الأسواق. كذلك، ساعد تثبيت أسعار الفائدة على استقرار توقعات التمويل، لكنه لم يوفر حافزاً جديداً من خلال خفض كلفة الاقتراض.

في المقابل، ظهرت أهمية العوامل الداخلية بصورة أوضح في تفسير التفاوت بين الأسواق العربية، حيث ارتبط الأداء بنتائج الشركات، وتركيب المؤشرات، وأوزان القطاعات الرئيسية، ومستويات السيولة، والتغيرات الخاصة بنشاط التداول في كل سوق. كما أن صعود أسواق مصدرة ومستورة للطاقة في الوقت نفسه يدل على أن حركة النفط لم تكن العامل الوحيد المحدد للاتجاه.

أما تراجع إجمالي أحجام التداول العربية، فلم يعكس انخفاضاً عاماً في نشاط الأسواق أو شهية المستثمرين، إذ جاء بصورة رئيسة نتيجة تراجع التداولات في سوق العراق بعد المستويات الاستثنائية المسجلة خلال الشهر السابق. ويؤكد ارتفاع قيمة التداولات بالتزامن مع انخفاض أحجامها أن قراءة السيولة تتطلب النظر في توزيع النشاط بين الأسواق، لا في الحجم الإجمالي وحده.

اتجه أداء الأسواق المتقدمة والناشئة والعربية نحو التحسن خلال شهر أغسطس 2026، مع بقاء التباين واضحاً بين المناطق والمؤشرات. ففي الأسواق المتقدمة، كانت نتائج الشركات وتركيبية المؤشرات وتوقعات السياسة النقدية من أبرز العوامل الداخلية المؤثرة، إلى جانب التجارة وأسعار الطاقة والعوائد بوصفها عوامل خارجية. وفي الأسواق الناشئة، تداخلت أوضاع النمو والعملات والسياسات المحلية مع تدفقات رؤوس الأموال والتجارة العالمية وأسعار السلع. أما في الأسواق العربية، فقد كانت العوامل المحلية وخصائص كل سوق أكثر تأثيراً في تحديد الأداء، بينما بقي أثر التطورات الخارجية متفاوتاً وغير مباشر في معظمه.

أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على أداء الأسواق المالية

واصلت المسارات التفاوضية ذات الصلة بالعلاقات التجارية الدولية خلال شهر أغسطس 2026 تسجيل مستويات مرتفعة من عدم اليقين، في ظل تصاعد الإجراءات الجمركية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مقابل استمرار التهدة النسبية في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أبقى تباين هذه المسارات المخاطر المرتبطة بتكاليف المدخلات وهوامش الأرباح وسلاسل الإمداد واضحاً، مع اختلاف أثرها بحسب انكشاف الشركات والاقتصادات على التجارة الدولية.

في هذا السياق، تم إقرار رسوم جمركية أمريكية إضافية بنسبة 50 في المائة على مجموعة من المنتجات الكندية حيز التنفيذ في 22 أغسطس 2026، شملت بعض المنتجات الغذائية والمشروبات الكحولية، والإلكترونيات، والآلات والمعدات، والمواد الكيميائية، ومنتجات الأخشاب والورق والمنسوجات والبلاستيك والمطاط والآثاث، مما زاد حالة عدم اليقين بشأن تكاليف التجارة وشروط النفاذ إلى الأسواق بين الدولتين.

في ذات الإطار، أعلنت الحكومة الكندية في 25 أغسطس 2026 فرض رسوم جمركية مضادة بنسب بلغت 15 و25 و50 في المائة على منتجات أمريكية تغطي واردات بقيمة 27.6 مليار دولار كندي، على أن يبدأ تطبيقها في 8 سبتمبر 2026. شملت هذه الرسوم الجمركية الجديدة منتجات من بينها الحديد والصلب، ومنتجات الألبان، والأجهزة، والمعدات الزراعية، ولب الورق والورق، والإلكترونيات. كما علقت كندا المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلنت تدابير لدعم العمال والشركات المتأثرة. وبذلك، انتقل الخلاف بين الدولتين من التفاوض إلى إجراءات متبادلة أوسع نطاقاً، مع بقاء تنفيذ التدابير الكندية خارج الفترة محل التحليل.

في المقابل، استمرت التهدة النسبية في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مما حد من احتمالات اتساع التصعيد عبر الأطلسي. وعليه، جمع المشهد التجاري خلال الشهر بين تصاعد الإجراءات في العلاقات الأمريكية الكندية، واستمرار احتواء التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

أما في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فقد استمر خلال شهر أغسطس 2026 العمل بالترتيبات التي أبقت الرسوم الجمركية الإضافية الأعلى معلقة حتى 10 نوفمبر 2026، بالتوازي مع استمرار المفاوضات بشأن خفض الرسوم على بعض السلع غير الاستراتيجية. وأسهم ذلك في الحد من مخاطر التصعيد الفوري بين الدولتين، دون إزالة حالة عدم اليقين المرتبطة بمستقبل الرسوم والقيود التجارية والتكنولوجية.

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، لم يظهر أثر مباشر وموحد لهذه التطورات في اتجاه المؤشرات، حيث تباين أداء الأسواق، مما يشير إلى أن المستثمرين لم يتعاملوا مع التصعيد التجاري باعتباره صدمة عامة متساوية الأثر. وظهر التأثير بصورة أوضح في الشركات والقطاعات الأكثر اعتماداً على المدخلات المستوردة أو الأسواق الخارجية، ولا سيما القطاعات المشمولة مباشرة بالإجراءات الجمركية.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

وبالنسبة إلى هذه الشركات، تمثلت قنوات التأثير في ارتفاع تكاليف الإنتاج، واحتمال تراجع هوامش الأرباح، واضطراب سلاسل الإمداد، أو ضعف القدرة التنافسية في الأسواق المستهدفة. في المقابل، كانت الشركات ذات الانكشاف المحلي الأكبر أو القدرة الأعلى على تمرير التكاليف أقل حساسية. كما أسهم استمرار التهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في الحد من انتقال المخاطر التجارية إلى السوق على نطاق أوسع.

لذلك، كان أثر التطورات التجارية مباشراً بالنسبة إلى بعض الشركات والقطاعات المنكشفة على الإجراءات الجديدة، لكنه ظل انتقائياً على مستوى المؤشرات العامة. كما تداخل مع عوامل أخرى، من بينها توقعات السياسة النقدية، وتحركات عوائد السندات وأسعار السلع، ونتائج الشركات، مما يجعل من الصعب عزل أثر الرسوم الجمركية عن بقية العوامل المؤثرة في أداء الأسواق.

أما في الأسواق الناشئة، فقد اختلفت درجة التأثير بحسب هيكل التجارة الخارجية ووزن الصناعات التصديرية ومدى الاندماج في سلاسل الإنتاج الدولية. وكانت الأسواق الأكثر اعتماداً على التصنيع والتصدير أكثر عرضة لتغير توقعات الطلب الخارجي وارتفاع تكاليف المدخلات والامتثال، بينما تأثرت أسواق أخرى بدرجة أكبر بتحركات أسعار الصرف والسلع والعوائد العالمية وتدفقات المحافظ الاستثمارية.

ولم يظهر في أداء الأسواق الناشئة اتجاه موحد يمكن ربطه مباشرة بالتطورات التجارية. وبدلاً من ذلك، انعكس الأثر من خلال إعادة تقييم درجة تعرض كل سوق لمخاطر التجارة العالمية، بالتوازي مع استمرار تأثير العوامل المحلية، مثل توقعات النمو والسياسات النقدية وحركة العملات والسيولة الأجنبية.

وعلى مستوى الأسواق المالية العربية، لا تشير اتجاهات الأداء خلال شهر أغسطس 2026 إلى أثر سلبي مباشر أو واسع النطاق للتوترات التجارية الدولية. فقد اتجهت غالبية المؤشرات نحو الارتفاع، بالتزامن مع تحسن القيمة السوقية وقيمة التداولات، مما يدل على أن حالة عدم اليقين التجاري لم تتحول إلى موجة عامة من العزوف عن المخاطر أو إلى ضغط شامل على تقييمات الأسهم.

أما تراجع إجمالي أحجام التداول، فلم يكن متسقاً مع انخفاض عام في نشاط الأسواق، إذ جاء بصورة رئيسية نتيجة تراجع التداولات في سوق العراق بعد المستويات الاستثنائية المسجلة خلال الشهر السابق. لذلك، لا يمكن اعتباره دليلاً على تراجع السيولة أو ثقة المستثمرين بسبب التوترات التجارية.

ظلت قنوات التأثير المحتملة على الأسواق العربية غير مباشرة، من خلال تكاليف الواردات، وتوقعات الطلب الخارجي، وأسعار السلع، والإقبال العالمي على المخاطر، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية والإقليمية. كما اختلفت درجة التعرض بين الأسواق بحسب هيكل كل اقتصاد، وانكشافه على التجارة الخارجية، ووزن الشركات المستوردة والمصدرة في مؤشرات.

يظهر أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية في شهر أغسطس 2026 من خلال تفاوت المخاطر بين الشركات والقطاعات والأسواق، وليس في فرض اتجاه موحد على المؤشرات. ففي الأسواق المتقدمة، كان الأثر مباشراً على القطاعات الأكثر تعرضاً للإجراءات الجمركية، لكنه بقي انتقائياً على مستوى السوق. وفي الأسواق الناشئة، ظهر بصورة غير مباشرة عبر التجارة الخارجية والعملات وتدفقات رؤوس الأموال. أما الأسواق العربية، فلم تعكس مؤشرات الأداء أثراً مباشراً أو واسعاً، وظلت العوامل المحلية أكثر تأثيراً في تحديد اتجاهاتها خلال الشهر.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

أثر أسعار النفط على الأسواق المالية

واصلت أسعار النفط تسجيل مكاسب خلال شهر أغسطس 2026، حيث ارتفع خام برنت بنحو 0.4 في المائة ليبلغ 90.5 دولار أمريكي للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 1.3 في المائة ليصل إلى 85.8 دولار أمريكي للبرميل. وعلى أساس ثلاثة أشهر، بقيت الأسعار دون مستوياتهما السابقة، إذ تراجع خام برنت بنحو 3.4 في المائة، وانخفض خام غرب تكساس الوسيط بنحو 3.5 في المائة، مما يشير إلى أن المكاسب المسجلة خلال الشهر لم تكن كافية لتعويض تراجع الأشهر الثلاثة السابقة.

جاء هذا الارتفاع المحدود في ظل استمرار المخاطر المرتبطة بأمن الإمدادات وحركة الشحن في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما القيود التي واجهت تدفقات النفط عبر مضيق هرمز، وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى استمرار القيود على الشحنات عبر المضيق خلال شهر أغسطس 2026، بما أبقى الضغوط على المخزونات العالمية ودعم بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة. كما خفضت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها لإمدادات النفط خلال الربع الثالث من عام 2026، نتيجة تعطل جانب من إنتاج منطقة الخليج واستمرار الاضطرابات التي طالت حركة النقل البحري.

في المقابل، حدثت توقعات ضعف الطلب العالمي من ارتفاع الأسعار بصورة أكبر، فقد توقعت وكالة الطاقة الدولية تراجع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2026، في ظل ارتفاع أسعار الوقود واضطراب بعض سلاسل الإمداد. كما قررت سبع دول مشاركة في تحالف "أوبك+" إجراء تعديل إنتاجي بمقدار 188 ألف برميل يومياً يبدأ تطبيقه في شهر سبتمبر 2026، مع مواصلة مراجعة أوضاع السوق شهرياً. وبذلك، ظلت الأسعار محكومة بقوة متعارضة، تمثلت في نقص الإمدادات وتراجع المخزونات من جهة، وضعف الطلب المتوقع وإمكان زيادة الإنتاج من جهة أخرى.

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، لم يظهر لارتفاع أسعار النفط أثراً مباشراً وموحداً في اتجاه المؤشرات خلال شهر أغسطس 2026. فقد تباين أداء الأسواق نتيجة اختلاف الأثر بين شركات الطاقة المستفيدة من بقاء الأسعار مرتفعة، والقطاعات التي تتحمل تكاليف أعلى للطاقة والنقل والإنتاج.

في هذا السياق، دعمت مستويات الأسعار توقعات الإيرادات والتدفقات النقدية لشركات الطاقة، بينما زادت الضغوط المحتملة على تكاليف التشغيل وهوامش الأرباح في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. كما أبقى أسعار النفط المرتفعة على مخاطر التضخم، بما قد يؤثر في توقعات أسعار الفائدة وتقييمات الأسهم، ولا سيما الشركات الأكثر اعتماداً على التمويل أو على الأرباح المستقبلية.

ومع ذلك، حدثت الزيادة الشهرية المحدودة، إلى جانب بقاء الأسعار منخفضة على أساس ثلاثة أشهر، من قوة النفط بوصفه إشارة جديدة للأسواق. لذلك، ظهر أثره بصورة أوضح على مستوى الشركات والقطاعات المرتبطة مباشرة بالطاقة، من دون أن يتحول إلى عامل يفسر اتجاه الأسواق المتقدمة ككل، إضافةً إلى تداخله مع نتائج الشركات، وتوقعات السياسة النقدية، وعوائد السندات، والتطورات التجارية والجيوسياسية.

أما في الأسواق الناشئة، فقد اختلف الأثر بحسب موقع كل اقتصاد من تجارة الطاقة. ففي الاقتصادات المصدرة، دعم بقاء الأسعار عند مستويات مرتفعة توقعات الإيرادات الخارجية والأوضاع المالية العامة، مع ارتباط الاستفادة الفعلية بحجم الإنتاج والصادرات. وفي الاقتصادات المستوردة، استمرت المخاطر المرتبطة بارتفاع تكاليف الاستيراد والإنتاج والضغوط التضخمية والحساب الجاري.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

ومع ذلك، لم تعكس اتجاهات الأسواق الناشئة استجابة موحدة لحركة النفط خلال الشهر، حيث تداخل أثر الأسعار مع تحركات العملات والعوائد العالمية وتدفقات المحافظ والسياسات النقدية المحلية. ومن ثم، لم يكن الاقتصاد بوصفه مصدراً أو مستورداً للطاقة كافياً بمفرده لتفسير أداء سوقيه المالي.

وعلى مستوى الأسواق المالية العربية، لا تشير اتجاهات شهر أغسطس 2026 إلى ارتباط مباشر وموحد بين ارتفاع أسعار النفط وأداء المؤشرات. فقد تحسنت أسواق الدول المصدرة للنفط، لكن الأداء الإيجابي شمل أيضاً أسواقاً أقل ارتباطاً بقطاع الطاقة، في حين سجلت بعض الأسواق النفطية أداءً أكثر تحفظاً. ويعكس ذلك اختلاف تأثير النفط بحسب تركيبة المؤشرات والظروف المحلية لكل سوق.

وفي الدول العربية المصدرة للنفط، حافظت مستويات الأسعار المرتفعة على بيئة داعمة لتوقعات الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والنشاط الاقتصادي. إلا أن محدودية المكاسب الشهرية والقيود التي واجهت الإنتاج والصادرات تعني أن ارتفاع السعر لا يقترن بالضرورة بزيادة مماثلة في الإيرادات النفطية. ولذلك، ظل أداء هذه الأسواق مرتبطاً أيضاً بمستويات الإنتاج ونتائج الشركات والسيولة وأداء القطاعات الرئيسية.

كما يشير تحسن القيمة السوقية ونشاط التداول بالقيمة، بالتزامن مع صعود غالبية المؤشرات العربية، إلى بقاء بيئة التقييم داعمة نسبياً خلال الشهر. غير أن اتساع الأداء الإيجابي ليشمل أسواقاً وقطاعات غير نفطية لا يوفر دليلاً على أن أسعار النفط كانت المحرك المباشر لهذا التحسن، فقد شملت القطاعات الداعمة لبعض الأسواق قطاعات مالية واستهلاكية وعقارية وخدمية، إلى جانب القطاعات المرتبطة بالطاقة.

أما تراجع إجمالي أحجام التداول، فلا يعكس استجابة سلبية لأسعار النفط، إذ ارتبط بصورة رئيسية بانخفاض التداولات في سوق العراق بعد النشاط الاستثنائي المسجل خلال الشهر السابق. لذلك، لا يمكن استخدام هذا التراجع كمؤشر على أثر النفط في السيولة أو توجهات المستثمرين على مستوى الأسواق العربية.

وفي أسواق الدول العربية المستوردة للطاقة، ظل الأثر المحتمل غير مباشر، من خلال تكاليف الاستيراد والإنتاج والنقل والضغط التضخمية، إلا أن تحسن أداء عدد من هذه الأسواق يشير إلى أن هذه الضغوط لم تكن العامل الحاسم في تحديد اتجاهاتها خلال الشهر، وأن أثرها تداخل مع نتائج الشركات والسياسات المحلية ومستويات السيولة.

كان أثر أسعار النفط خلال شهر أغسطس 2026 انتقائياً وليس شاملاً. ففي الأسواق المتقدمة، ظهر بصورة مباشرة في شركات الطاقة والقطاعات كثيفة الاستهلاك، من دون أن يحدد الاتجاه العام للمؤشرات. وفي الأسواق الناشئة، اختلف الأثر بين الاقتصادات المصدرة والمستوردة للنفط، وتداخل مع العملات والعوائد وتدفقات رؤوس الأموال. أما في الأسواق العربية، فقد وفرت مستويات النفط المرتفعة دعماً عاماً لتوقعات الاقتصادات المصدرة للنفط، لكنها لم تشكل محركاً مباشراً أو موحداً لأداء الأسواق، الذي ظل أكثر ارتباطاً بالعوامل المحلية وتركيبية القطاعات ومستويات السيولة.

أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

غلب التثبيت على قرارات السياسة النقدية خلال شهر أغسطس 2026، إذ أبقى البنوك المركزية العالمية والعربية أسعار الفائدة المعتمدة دون تغيير، باستثناء البنك المركزي البرازيلي الذي خفض سعر الفائدة الأساسي بمقدار 25 نقطة أساس، من 14.25 إلى 14.00 في المائة. ويعكس ذلك استمرار الحذر في إدارة السياسة النقدية، مع بقاء كلفة الاقتراض مرتفعة نسبياً في عدد من الاقتصادات، وعدم اتساع مسار خفض الفائدة بما يكفي لتوفير دعم جديد للأسواق المالية.

في الاقتصادات المتقدمة، استقر النطاق المستهدف لسعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية عند 3.50-3.75 في المائة، وبقي سعر عمليات إعادة التمويل الرئيسية في منطقة اليورو عند 2.40 في المائة، وسعر الفائدة في المملكة المتحدة عند 3.75 في المائة، وفي اليابان عند 1.00 في المائة. ويشير تثبيت هذه الأسعار إلى استمرار البنوك المركزية الرئيسية في تقييم تطورات التضخم والنشاط الاقتصادي قبل إجراء تعديلات جديدة على موقف السياسة النقدية.

انتقل أثر هذا المسار إلى الأسواق المالية المتقدمة من خلال معدلات الخصم¹ وكلفة رأس المال². فمن ناحية، ساعد غياب زيادات جديدة في أسعار الفائدة على تجنب ضغوط إضافية على تقييمات الأسهم وتكاليف الاقتراض. ومن ناحية أخرى، لم تحصل الأسواق على حافز جديد من انخفاض كلفة التمويل، مما أبقى الشركات الأعلى مديونية والأكثر اعتماداً على الاقتراض أكثر حساسية لمستويات الفائدة والعوائد.

ولم يعكس أداء الأسواق المتقدمة خلال شهر أغسطس 2026 استجابة موحدة لتثبيت أسعار الفائدة. فقد تباينت اتجاهات المؤشرات، مما يشير إلى أن السياسة النقدية لم تكن المحرك المباشر للاتجاه العام، بل وفرت قدراً من الاستقرار في توقعات التمويل والتقييم من دون أن تدفع الأسواق نحو مسار واحد. وظل الأداء مرتبطاً أيضاً بنتائج الشركات وتوقعات النمو والتضخم وعوائد السندات والتطورات التجارية والجيوسياسية.

وعليه، كان أثر السياسة النقدية في الأسواق المتقدمة محايداً نسبياً، حيث ساعد التثبيت على الحد من مخاطر إعادة تسعير حادة ناتجة عن رفع الفائدة، لكنه لم يوفر دفعة تيسيرية جديدة. وظهر الأثر بصورة أوضح في الشركات والقطاعات الحساسة للفائدة، ولا سيما الشركات الأعلى مديونية وتلك التي تعتمد تقييماتها بدرجة أكبر على التدفقات النقدية المستقبلية.

أما في الاقتصادات الناشئة غير العربية المشمولة في الجدول، فقد أبقى الصين والهند وتركيا وروسيا أسعار الفائدة المعتمدة دون تغيير خلال الشهر. وثبت بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء عند 5.25 في المائة، فيما استقر سعر الفائدة في تركيا عند 37.00 في المائة، وفي روسيا عند 14.00 في المائة.

في المقابل، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة الأساسي إلى 14.00 في المائة. ويمثل القرار تحركاً محدوداً نحو التيسير النقدي، يمكن أن يخفف تدريجياً كلفة الاقتراض ومعدلات الخصم في السوق البرازيلية. إلا أن بقاء

¹ **معدلات الخصم:** أسعار الفائدة أو معدلات العائد المستخدمة لتحويل التدفقات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية. ويؤدي ارتفاع معدل الخصم، مع ثبات العوامل الأخرى، إلى انخفاض القيمة الحالية المقدرة لهذه التدفقات.

² **كلفة رأس المال:** العائد الذي يطلبه مقدمو التمويل، سواء من خلال الدين أو حقوق الملكية. مقابل تمويل أصول الشركة وأنشطتها. وتقاس عادة بالمتوسط المرجح لكلفة الدين وحقوق الملكية وفق أوزانهما في هيكل التمويل.

سعر الفائدة عند مستوى مرتفع يحد من أثر الخفض الفوري على الائتمان وتقييمات الأسهم، ويجعل امتداد أثره مرتبطاً بمسار التضخم وسعر الصرف والقرارات المقبلة للبنك المركزي.

ولم يظهر في أداء الأسواق الناشئة أثر موحد لقرارات السياسة النقدية خلال الشهر، في ظل تفاوت مستويات الفائدة والأوضاع الاقتصادية بين هذه الدول. لذلك، ظلت حركة الأسهم مرتبطة بتفاعل أسعار الفائدة المحلية مع أسعار الصرف والعوائد العالمية وتدفقات المحافظ وتوقعات النمو. وكان أثر السياسة النقدية أكثر مباشرة في البرازيل نتيجة خفض الفائدة، وإن بقي محدوداً بحجم الخفض ومستوى الفائدة القائم، بينما تمثل أثر التثبيت في بقية الأسواق في زيادة وضوح توقعات التمويل من دون توفير حافز نقدي جديد.

على مستوى الدول العربية، لم تسجل أسعار الفائدة المعتمدة أي تغير خلال شهر أغسطس 2026، ولكن تختلف دوافع التثبيت بحسب الإطار النقدي والاقتصادي لكل دولة، ففي الدول ذات العملات المرتبطة بالدولار، بقيت أسعار الفائدة متأثرة بمسار السياسة النقدية الأمريكية ومتطلبات المحافظة على استقرار أسعار الصرف. أما في الاقتصادات العربية الأخرى، فارتبطت القرارات بدرجة أكبر بتطورات التضخم والنشاط الاقتصادي والسيولة المحلية.

ولا تشير اتجاهات الأسواق العربية خلال شهر أغسطس 2026 إلى أن تثبيت أسعار الفائدة شكل عائناً مباشراً أمام الأداء الإيجابي، فقد اتجهت غالبية المؤشرات نحو الارتفاع، بالتزامن مع تحسن القيمة السوقية وقيمة التداولات، ما يدل على أن مستويات الفائدة القائمة لم تؤد إلى موجة عامة من الضغوط على تقييمات الأسهم أو الإقبال على التداول. في نفس الوقت، لا يمكن اعتبار هذا التحسن نتيجة مباشرة للسياسة النقدية، لأن تثبيت الفائدة لم يتضمن تيسيراً جديداً يخفض كلفة الاقتراض أو معدلات الخصم. كما يشير تباين الأداء بين الأسواق والقطاعات إلى أن نتائج الشركات والسيولة وتركيبية المؤشرات والعوامل المحلية كانت أكثر ارتباطاً بحركة الأسواق خلال الشهر.

أما تراجع إجمالي أحجام التداول، فلم يكن متسقاً مع انخفاض واسع في نشاط الأسواق العربية، بل ارتبط بصورة رئيسية بتراجع التداولات في سوق العراق بعد المستويات الاستثنائية المسجلة في الشهر السابق. لذلك، لا يمكن تفسيره بوصفه نتيجة لبقاء أسعار الفائدة مرتفعة أو دليلاً على انكماش السيولة بسبب السياسة النقدية.

ظل الأثر المباشر لأسعار الفائدة أكثر وضوحاً على الشركات والقطاعات المعتمدة على التمويل، بما في ذلك الشركات الأعلى مديونية وبعض أنشطة العقارات والاستثمار الرأسمالي. أما على مستوى المؤشرات العامة، فكان الأثر محايداً نسبياً، إذ ساعد التثبيت على استقرار توقعات التمويل من دون أن يوفر دفعة إضافية للتقييمات أو السيولة.

في ضوء ذلك، لم تشكل السياسة النقدية خلال شهر أغسطس 2026 عاملاً محفزاً واسع النطاق للأسواق المالية، لكنها لم تمثل أيضاً مصدراً جديداً للضغط. ففي الأسواق المتقدمة، تمثل أثرها في استقرار معدلات الخصم وكلفة رأس المال، مع استمرار حساسية الشركات الأعلى مديونية. وفي الأسواق الناشئة، بقي الأثر مرتبطاً بفروق العوائد وأسعار الصرف وتدفقات المحافظ، مع أثر تيسيري محدود لخفض سعر الفائدة في البرازيل. أما في الأسواق العربية، فقد حافظ تثبيت أسعار الفائدة على استقرار البيئة النقدية، بينما ظلت اتجاهات الأسواق أكثر ارتباطاً بالعوامل المحلية ونتائج الشركات والسيولة وتركيبية القطاعات.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

يوضح الجدول أدناه تحركات أسعار الفائدة لبعض البنوك المركزية المتقدمة والعربية في نهاية شهر أغسطس 2026:

الدولة	نسبة الفائدة السابقة قبل شهر أغسطس 2026 (%)	نسبة الفائدة نهاية شهر أغسطس 2026 (%)	تغير الفائدة نهاية شهر أغسطس 2026 (نقطة مئوية)
اليابان	1.00	1.00	0.00
منطقة اليورو	2.40	2.40	0.00
المغرب	2.25	2.25	0.00
العراق	5.50	5.50	0.00
الصين	3.00	3.00	0.00
الولايات المتحدة الأمريكية	3.50-3.75	3.50-3.75	0.00
الهند	5.25	5.25	0.00
قطر	4.35	4.35	0.00
الكويت	3.50	3.50	0.00
المملكة المتحدة	3.75	3.75	0.00
السعودية	4.25	4.25	0.00
البحرين	4.25	4.25	0.00
عُمان	4.25	4.25	0.00
الأردن	5.75	5.75	0.00
الإمارات	3.65	3.65	0.00
تركيا	37.00	37.00	0.00
مصر	19.00	19.00	0.00
روسيا	14.00	14.00	0.00
البرازيل	14.25	14.00	-0.25

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت أسواق المال العربية تحسناً نسبياً خلال شهر أغسطس 2026، إذ ارتفعت مؤشرات تسعة أسواق، مقابل تراجع خمسة أسواق. في هذا الإطار، تصدرت بورصة فلسطين الأسواق الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 5.78 في المائة، تلتها السوق المالية السعودية بنحو 5.07 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء وبورصة مسقط بنحو 4.53 و4.49 في المائة، على التوالي. وسجلت البورصة المصرية ارتفاعاً بنحو 2.66 في المائة، تلتها بورصة الكويت بنسبة 1.61 في المائة. كما ارتفع مؤشرا سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي بنحو 0.94 و0.69 في المائة، على التوالي، فيما سجلت بورصة عمان ارتفاعاً طفيفاً بلغ 0.10 في المائة.

في المقابل، سجلت سوق العراق للأوراق المالية أكبر تراجع خلال الشهر بنحو 3.30 في المائة، تلتها بورصة تونس بنسبة 3.15 في المائة، ثم سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 1.76 في المائة. كما تراجع مؤشرا بورصة قطر وبورصة البحرين بنحو 1.15 و1.04 في المائة، على التوالي.

يُظهر توزيع الأداء اتساع نطاق الارتفاع مقارنةً بشهر يوليو 2026، الذي شهد تساوي عدد الأسواق الصاعدة والمتراجعة. وتراوحت مكاسب الأسواق المرتفعة بين 0.10 و5.78 في المائة، بينما تراوحت خسائر الأسواق المتراجعة بين 1.04 و3.30 في المائة، مما يعكس تحسناً أوسع في اتجاهات الأداء، مع تفاوت واضح في قوة هذا التحسن بين الأسواق.

تزامن الأداء الإيجابي مع ارتفاع محدود في أسعار النفط واستمرار تثبيت أسعار الفائدة في الدول العربية المشمولة بالمتابعة، في وقت بقيت فيه حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة العالمية قائمة. ومع ذلك، لا تكفي حركة المؤشرات وحدها لربط الأداء مباشرة بهذه العوامل، إذ ظل مسار كل سوق متأثراً أيضاً بنتائج الشركات، ومستويات السيولة والتداول، وأوزان القطاعات الرئيسية، واتجاهات المستثمرين.

عموماً، تعكس نتائج شهر أغسطس 2026 تحسناً نسبياً في أداء أسواق المال العربية، مع انتقال غالبية المؤشرات إلى المنطقة الإيجابية. إلا أن استمرار التراجع في خمسة أسواق، والتفاوت في حجم المكاسب بين الأسواق الصاعدة، يشيران إلى أن التحسن لم يكن موحداً، وأن العوامل المحلية وتركيبية المؤشرات ظلت من العناصر الرئيسية في تحديد الأداء الشهري.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

السوق المالية	المؤشر	نهاية شهر يوليو 2026	نهاية شهر أغسطس 2026	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة فلسطين	ALQUDS	648.32	685.82	5.78
السوق المالية السعودية	TASI	10,589.72	11,127.08	5.07
بورصة الدار البيضاء	MASI	17,843.70	18,652.72	4.53
بورصة مسقط	MSX30	7,277.20	7,604.01	4.49
البورصة المصرية	EGX30	53,442.20	54,866.04	2.66
بورصة الكويت	BK	8,756.68	8,897.40	1.61
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	FADGI	9914.62	10007.44	0.94
سوق دبي المالي	DFMGI	5,795.93	5,836.00	0.69
بورصة عمّان	ASE100	3,996.13	4,000.27	0.10
بورصة البحرين	BHBX	1,956.33	1,935.96	-1.04
بورصة قطر	QE	9,920.69	9,806.85	-1.15
سوق دمشق للأوراق المالية	DWX	147,099.40	144,509.16	-1.76
بورصة تونس	TUNINDEX	20,038.09	19,406.31	-3.15
سوق العراق للأوراق المالية	ISX60	1,041.07	1,006.76	-3.30

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

القيمة السوقية لأسواق المال العربية

سجلت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية مكاسباً خلال شهر أغسطس 2026، مرتفعةً بنحو 1.21 في المائة، لتصل إلى نحو 4.37 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.31 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر يوليو 2026، بزيادة بلغت نحو 52.31 مليار دولار أمريكي. ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن القيمة السوقية في تسعة أسواق عربية، مقابل تراجعها في ستة أسواق أخرى، مما يعكس اتساعاً نسبياً في نطاق التحسن، إلى جانب الأثر الواضح للأسواق الكبرى في النتيجة الإجمالية.

تصدرت البورصة المصرية الأسواق العربية من حيث نسبة الارتفاع في القيمة السوقية، بنمو بلغ نحو 8.90 في المائة، تلتها بورصة الدار البيضاء بنسبة 6.27 في المائة، ثم بورصة فلسطين وبورصة مسقط بنحو 4.61 و2.82 في المائة، على التوالي. كما ارتفعت القيمة السوقية في بورصة عمان بنحو 2.00 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 1.66 في المائة، وسوق دبي المالي بنسبة 1.33 في المائة، فيما سجلت السوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعاً بنحو 0.96 و0.84 في المائة، على التوالي.

في المقابل، سجلت بورصة تونس أكبر تراجع خلال الشهر بنسبة بلغت نحو 2.58 في المائة، تلتها سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 1.80 في المائة، ثم سوق العراق للأوراق المالية وبورصة بيروت بنحو 1.40 و1.26 في المائة، على التوالي. كما تراجعت القيمة السوقية في بورصة البحرين بنحو 0.92 في المائة، وفي بورصة قطر بنسبة 0.82 في المائة.

فيما يتعلق بمساهمة الأسواق في التغير الشهري للقيمة السوقية الإجمالية، سجلت السوق المالية السعودية أعلى مساهمة موجبة بنحو 0.56 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية بنحو 24.20 مليار دولار أمريكي. وتزامن ذلك مع صعود مؤشري قطاع الخدمات المالية وقطاع الخدمات الاستهلاكية بنحو 9.0 و8.9 في المائة، على التوالي، فيما تراوحت ارتفاعات مؤشرات قطاعات السلع الرأسمالية والسلع الأساسية والتأمين والبنوك وإدارة وتطوير العقارات والاتصالات وإنتاج الأغذية بين 4.1 و8.9 في المائة. ورغم أن نسبة ارتفاع القيمة السوقية السعودية بلغت 0.96 في المائة فقط، فإن وزنها الكبير، الذي يمثل أكثر من نصف إجمالي القيمة السوقية للأسواق العربية المدرجة، جعلها المحرك الرئيسي للزيادة خلال الشهر.

وسجلت البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء مساهمة موجبة بلغت نحو 0.16 نقطة مئوية لكل منهما، بعد ارتفاع القيمة السوقية في كل سوق بنحو 6.96 مليار دولار أمريكي. كما أسهمت سوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 0.15 نقطة مئوية، نتيجة زيادة قيمتها السوقية بنحو 6.59 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت مساهمة سوق دبي المالي نحو 0.08 نقطة مئوية، وبورصة الكويت نحو 0.07 نقطة مئوية.

في المقابل، قلصت التراجعات المسجلة في عدد من الأسواق حجم الزيادة الإجمالية، وإن بقي أثرها محدوداً مقارنةً بالمساهمات الموجبة، حيث سجلت بورصة قطر أعلى مساهمة سالبة بنحو 0.03 نقطة مئوية، نتيجة انخفاض قيمتها السوقية بنحو 1.33 مليار دولار أمريكي. كما سجلت بورصتا تونس وبيروت وسوق العراق للأوراق المالية مساهمات سالبة بلغت حوالي 0.01 نقطة مئوية لكل منها.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

يعكس تطور القيمة السوقية خلال شهر أغسطس 2026 تحسناً أكثر وضوحاً مقارنةً بالاستقرار النسبي المسجل في الشهر السابق. وجاءت الزيادة مدفوعة بارتفاع القيمة السوقية في عدد من الأسواق ذات الوزن المؤثر، وفي مقدمتها السوق المالية السعودية، إلى جانب البورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء وسوق أبوظبي للأوراق المالية. ومع ذلك، بقي التغير الكلي شديد التأثير بحركة الأسواق الكبرى، إذ استحوذت السوق المالية السعودية وحدها على ما يقارب نصف الزيادة الإجمالية بالقيمة المطلقة.

يشير ارتفاع القيمة السوقية الإجمالية، بالتزامن مع تحسنها في غالبية الأسواق، إلى اتساع نسبي في قاعدة الأداء الإيجابي خلال شهر أغسطس 2026، إلا أن تفاوت مساهمات الأسواق يوضح أن هذا التحسن لم يكن متساوياً، وأن حجم كل سوق ووزنه ضمن الإجمالي ظلّا عاملين حاسمين في تحديد اتجاه القيمة السوقية العربية.

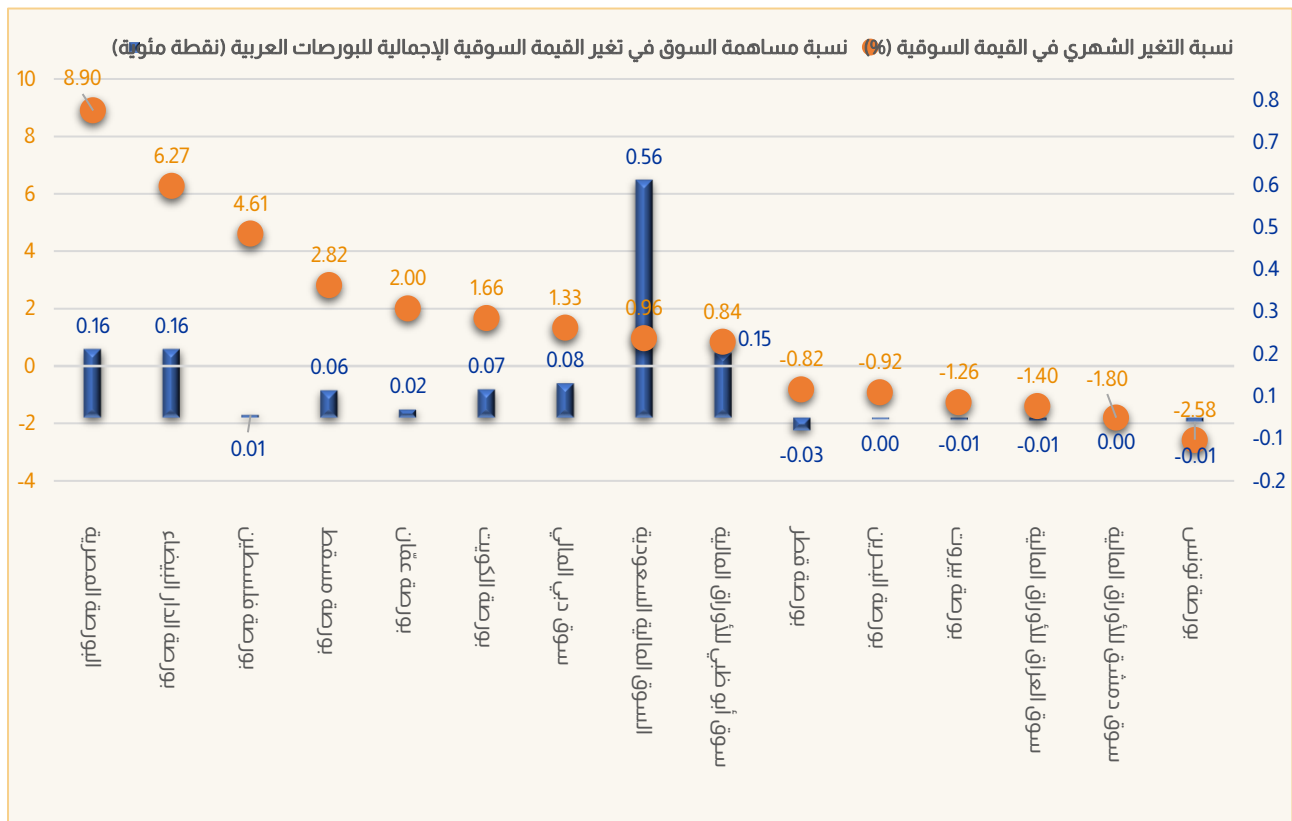
القيمة السوقية لأسواق المال العربية

السوق المالية	نهاية شهر يوليو 2026	نهاية شهر أغسطس 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
البورصة المصرية	78,214,310,367	85,176,310,888	0.16	8.90
بورصة الدار البيضاء	111,005,199,288	117,965,649,207	0.16	6.27
بورصة فلسطين	5,045,093,935	5,277,533,832	0.01	4.61
بورصة مسقط	97,617,207,457	100,365,671,383	0.06	2.82
بورصة عتّان	40,443,909,618	41,252,216,495	0.02	2.00
بورصة الكويت	171,405,992,836	174,256,767,060	0.07	1.66
سوق دبي المالي	261,524,456,293	265,000,744,686	0.08	1.33
السوق المالية السعودية	2,520,210,559,841	2,544,411,896,765	0.56	0.96
سوق أبوظبي للأوراق المالية	786,787,523,160	793,382,187,608	0.15	0.84
بورصة قطر	163,169,616,115	161,838,589,146	-0.03	-0.82
بورصة البحرين	20,143,899,944	19,958,467,592	0.00	-0.92
بورصة بيروت	18,024,754,989	17,797,595,620	-0.01	-1.26
سوق العراق للأوراق المالية	21,706,283,992	21,402,312,336	-0.01	-1.40
سوق دمشق للأوراق المالية	2,329,798,973	2,287,884,739	0.00	-1.80
بورصة تونس	16,794,282,972	16,361,050,178	-0.01	-2.58
اجمالي القيمة السوقية	4,314,422,889,780	4,366,734,877,536		1.21

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية للبورصات العربية



مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية

سجلت قيمة التداولات في أسواق المال العربية ارتفاعاً بنحو 10.03 في المائة خلال شهر أغسطس 2026، لتبلغ نحو 99.11 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 90.08 مليار دولار أمريكي خلال شهر يوليو 2026، بزيادة بلغت نحو 9.03 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الارتفاع مع تحسن التداولات في تسعة أسواق عربية، مقابل تراجعها في ستة أسواق، فيما تركزت الزيادة بدرجة رئيسية في السوق المالية السعودية.

تصدرت سوق دمشق للأوراق المالية الأسواق العربية من حيث نسبة الارتفاع في قيمة التداولات خلال شهر أغسطس 2026، مسجلة نمواً بنحو 739.74 في المائة، مدفوعةً بارتفاع حجم التداول وتزايد النشاط على عدد محدود من الأسهم، وفي مقدمتها سهم شركة "أسمنت البادية" وعدد من أسهم القطاع المصرفي. كما تعكس النسبة المرتفعة أثر المقارنة بمستوى منخفض لقيمة التداول خلال الشهر السابق. جاءت بورصة قطر ثانياً بنسبة 62.42 في المائة، ثم بورصة البحرين بنسبة 53.49 في المائة. كما ارتفعت قيمة التداولات في السوق المالية السعودية وسوق دبي المالي وبورصة الكويت بنحو 30.61 و18.14 و10.93 في المائة، على التوالي. وسجلت بورصة فلسطين وبورصة مسقط وسوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعات تراوحت بين 3.20 و6.07 في المائة. ورغم الارتفاع الكبير المسجل في سوق دمشق، ظل أثره في الإجمالي محدوداً نظراً إلى انخفاض قيمة التداولات مقارنةً بالأسواق الكبرى.

في المقابل، سجلت سوق العراق للأوراق المالية أكبر تراجع في قيمة التداولات بنسبة بلغت نحو 81.64 في المائة، تلتها بورصة تونس بنسبة 53.85 في المائة، ثم بورصة بيروت بنسبة 34.12 في المائة. كما تراجعت التداولات في بورصة الدار البيضاء وبورصة عمّان بنحو 19.71 و17.44 في المائة، على التوالي، فيما سجلت البورصة المصرية انخفاضاً محدوداً بلغ نحو 0.25 في المائة.

فيما يتعلق بمساهمة الأسواق في التغير الشهري لإجمالي قيمة التداولات، سجلت السوق المالية السعودية أعلى مساهمة موجبة بنحو 7.80 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمة تداولاتها بنحو 7.02 مليار دولار أمريكي. واستحوذت السوق بذلك على ما يقارب 78 في المائة من الزيادة الإجمالية خلال الشهر، مما جعلها المحرك الرئيسي لارتفاع التداولات على مستوى الأسواق العربية. وجاءت بورصة قطر في المرتبة الثانية بمساهمة موجبة بلغت نحو 1.11 نقطة مئوية، بعد ارتفاع قيمة تداولاتها بنحو 998.74 مليون دولار أمريكي. كما أسهمت سوق دبي المالي وبورصة الكويت بنحو 0.68 و0.64 نقطة مئوية، على التوالي، فيما بلغت مساهمة سوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 0.22 نقطة مئوية، وبورصة مسقط نحو 0.16 نقطة مئوية.

في المقابل، حدث التراجعات المسجلة في بعض الأسواق من حجم الزيادة الإجمالية. وسجلت بورصة الدار البيضاء أعلى مساهمة سالبة بنحو 0.20 نقطة مئوية، نتيجة انخفاض قيمة تداولاتها بنحو 176.95 مليون دولار أمريكي، تلتها البورصة المصرية بمساهمة سالبة بلغت نحو 0.13 نقطة مئوية. وعلى الرغم من محدودية التراجع النسبي في تداولات البورصة المصرية، فإن حجم تداولاتها الكبير جعل أثرها في الإجمالي أعلى من أثر التراجعات النسبية الأوسع في بعض الأسواق الأصغر. كما سجلت بورصة تونس مساهمة سالبة بنحو 0.11 نقطة مئوية، فيما بلغت مساهمة كل من بورصة عمّان وسوق العراق للأوراق المالية نحو سالب 0.08 نقطة مئوية.

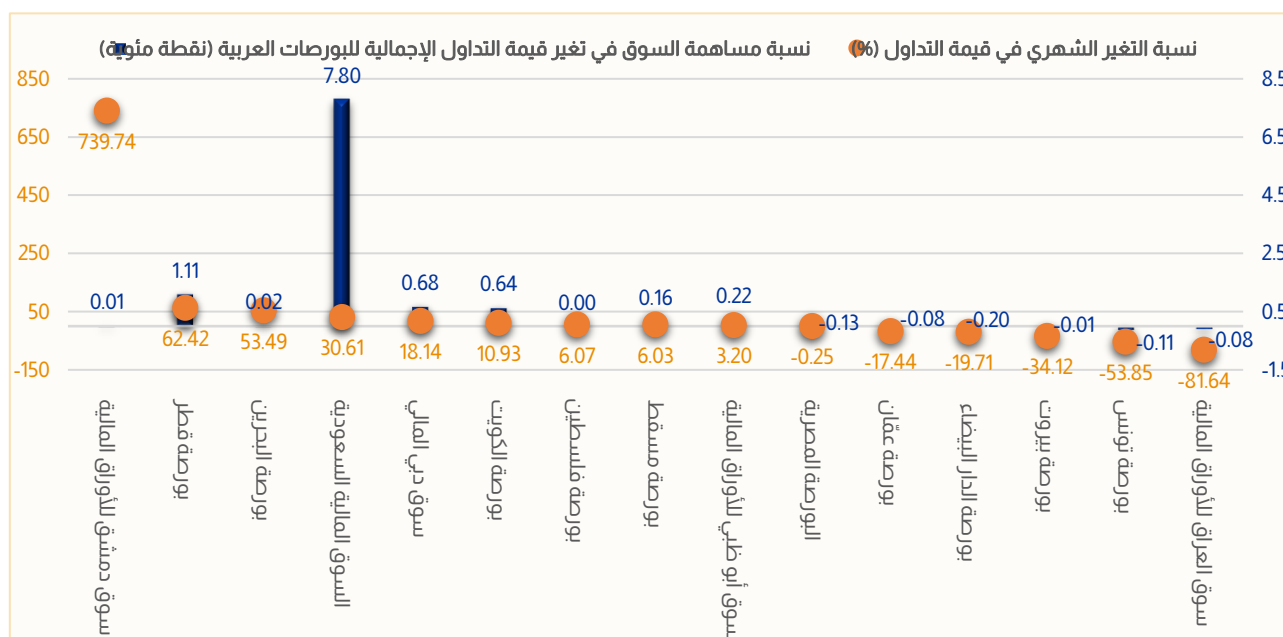
مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر يوليو 2026	نهاية شهر أغسطس 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
سوق دمشق للأوراق المالية	1,495,936	12,561,984	0.01	739.74
بورصة قطر	1,600,005,238	2,598,741,089	1.11	62.42
بورصة البحرين	25,580,934	39,263,133	0.02	53.49
السوق المالية السعودية	22,951,764,276	29,976,707,826	7.80	30.61
سوق دبي المالي	3,368,132,603	3,979,139,665	0.68	18.14
بورصة الكويت	5,236,198,390	5,808,545,492	0.64	10.93
بورصة فلسطين	12,604,501	13,369,641	0.00	6.07
بورصة مسقط	2,391,992,557	2,536,348,193	0.16	6.03
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	6,311,690,427	6,513,738,178	0.22	3.20
البورصة المصرية	46,569,700,787	46,452,333,180	-0.13	-0.25
بورصة عمان	415,692,906	343,194,947	-0.08	-17.44
بورصة الدار البيضاء	897,756,817	720,802,281	-0.20	-19.71
بورصة بيروت	18,571,187	12,233,852	-0.01	-34.12
بورصة تونس	186,754,940	86,185,988	-0.11	-53.85
سوق العراق للأوراق المالية	90,932,054	16,690,935	-0.08	-81.64
اجمالي قيمة التداول	90,078,873,553	99,109,856,385		10.03

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية للبورصات العربية



أحجام التداول في أسواق المال العربية

تراجع إجمالي حجم التداول في أسواق المال العربية خلال شهر أغسطس 2026 بنحو 38.78 في المائة مقارنةً بالشهر السابق، ليلغ نحو 160.31 مليار ورقة مالية، مقابل نحو 261.86 مليار ورقة مالية خلال شهر يوليو 2026، بانخفاض قدره نحو 101.54 مليار ورقة مالية. وجاء هذا التراجع رغم ارتفاع أحجام التداول في عشرة أسواق عربية، مقابل انخفاضها في خمسة أسواق، نتيجة التراجع الكبير المسجل في سوق العراق للأوراق المالية، الذي تجاوز أثر الارتفاعات المحققة في بقية الأسواق.

تصدرت سوق دمشق للأوراق المالية الأسواق العربية من حيث نسبة الارتفاع في أحجام التداول، مسجلةً نمواً بنحو 217.15 في المائة، تلتها بورصة البحرين بنسبة 52.32 في المائة، ثم بورصة الدار البيضاء بنسبة 52.03 في المائة. كما ارتفعت أحجام التداول في بورصة قطر والسوق المالية السعودية وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 45.31 و26.80 و18.52 في المائة، على التوالي. وسجلت البورصة المصرية وسوق دبي المالي وبورصة الكويت وبورصة مسقط ارتفاعات تراوحت بين 2.80 و14.70 في المائة. ومن حيث مقدار الزيادة، سجلت البورصة المصرية الارتفاع الأكبر، بزيادة بلغت نحو 10.18 مليار ورقة مالية، لتصل أحجام تداولاتها إلى نحو 79.45 مليار ورقة مالية. كما ارتفعت أحجام التداول في السوق المالية السعودية وبورصة قطر وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 1.22 و1.04 و1.01 مليار ورقة مالية، على التوالي. ويوضح ذلك اختلاف ترتيب الأسواق عند القياس بنسبة التغير عن الترتيب عند القياس بحجم الزيادة الفعلية.

في المقابل، سجلت سوق العراق للأوراق المالية أكبر تراجع في أحجام التداول خلال شهر أغسطس 2026، بنسبة بلغت نحو 69.44 في المائة، لتتخف من نحو 166.66 مليار ورقة مالية إلى نحو 50.93 مليار ورقة مالية، بتراجع قدره نحو 115.72 مليار ورقة مالية. ويعكس هذا الانخفاض بدرجة كبيرة انحسار أثر التداولات مرتفعة الحجم التي شهدتها السوق خلال الشهر السابق، ومن بينها الأوامر المتقابلة³ والصفقات الخاصة المنفذة على أسهم القطاع المصرفي. كما تراجعت أحجام التداول في بورصة تونس بنحو 30.09 في المائة، تلتها بورصة فلسطين بنسبة 23.53 في المائة، ثم بورصة بيروت وبورصة عمان بنحو 15.99 و13.68 في المائة، على التوالي. ومع ذلك، ظل أثر هذه التراجعات في الإجمالي محدوداً مقارنةً بالانخفاض المسجل في سوق العراق، نظراً إلى انخفاض أحجام التداول في هذه الأسواق من حيث القيمة المطلقة.

تزامن انخفاض أحجام التداول خلال شهر أغسطس 2026 بنحو 38.78 في المائة مع ارتفاع إجمالي قيمة التداولات بنحو 10.03 في المائة. ويشير هذا التباين إلى تغير في توزيع نشاط التداول بين الأسواق والأوراق المالية، إذ تراجع عدد الأوراق المتداولة بصورة كبيرة نتيجة انخفاض تداولات سوق العراق، في حين ارتفعت قيمة التداولات بدعم رئيسي من السوق المالية السعودية وعدد من الأسواق الأخرى ذات القيمة الأعلى للتداول.

ولا يعكس تراجع إجمالي أحجام التداول انكماشاً واسع النطاق في النشاط على مستوى جميع الأسواق المالية العربية، إذ سجلت غالبية الأسواق ارتفاعاً خلال الشهر، وإنما يعزى التراجع إلى الأثر الكبير لسوق العراق في بيانات الشهر السابق، ثم انخفاض تداولاتها خلال شهر أغسطس 2026. ويؤكد ذلك أهمية النظر إلى توزيع أحجام التداول بين الأسواق، وعدم الاعتماد على الإجمالي وحده عند تقييم اتجاه النشاط والسيولة على مستوى المجموعة.

³ **الأوامر المتقابلة:** أوامر شراء وبيع متوافقة على الورقة المالية نفسها، تُنفذ في توقيت متقارب وبأسعار وكميات متطابقة أو متقاربة، بما يؤدي إلى إتمام الصفقة بين جميع الأطراف.

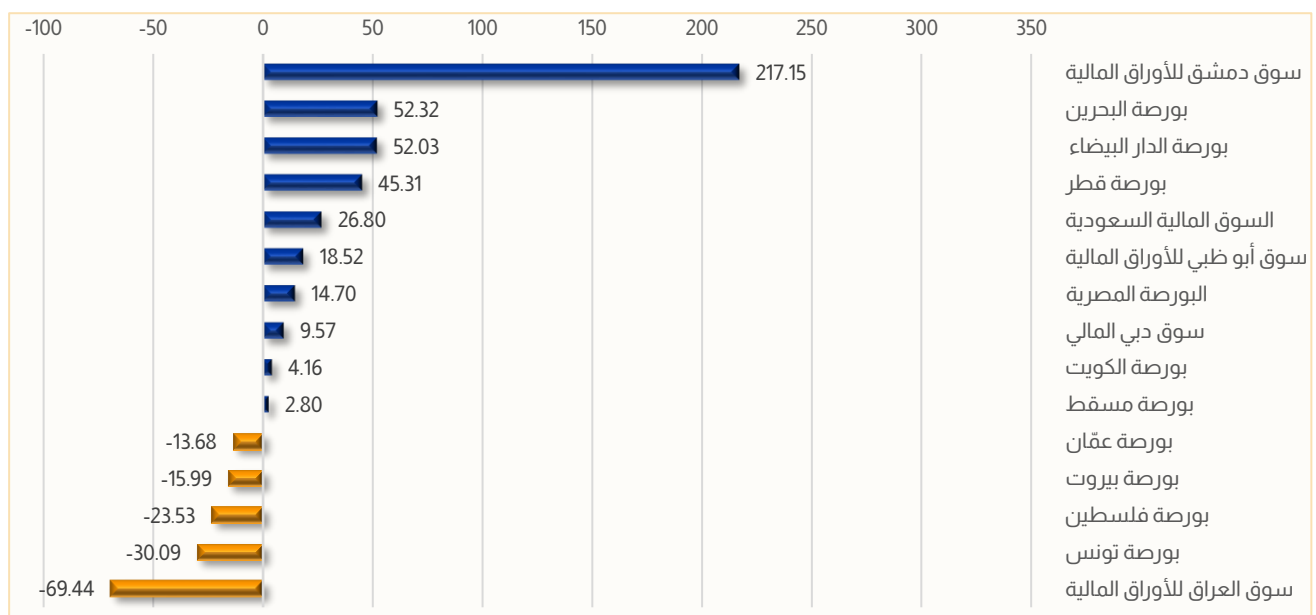
مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق المالية	نهاية شهر يوليو 2026	نهاية شهر أغسطس 2026	نسبة التغير الشهري (%)
سوق دمشق للأوراق المالية	4,966,232	15,750,524	217.15
بورصة البحرين	30,478,897	46,426,887	52.32
بورصة الدار البيضاء	22,246,996	33,823,034	52.03
بورصة قطر	2,301,591,550	3,344,422,213	45.31
السوق المالية السعودية	4,547,670,795	5,766,351,399	26.80
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	5,452,998,488	6,463,012,043	18.52
البورصة المصرية	69,262,079,568	79,445,793,081	14.70
سوق دبي المالي	3,746,510,918	4,104,990,263	9.57
بورصة الكويت	6,286,904,305	6,548,379,599	4.16
بورصة مسقط	3,377,607,630	3,472,012,594	2.80
بورصة عمان	128,455,147	110,883,295	-13.68
بورصة بيروت	363,261	305,182	-15.99
بورصة فلسطين	8,545,577	6,535,061	-23.53
بورصة تونس	32,104,512	22,444,748	-30.09
سوق العراق للأوراق المالية	166,655,061,356	50,932,049,712	-69.44
اجمالي حجم التداول	261,857,585,232	160,313,179,635	-38.78

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

التغير الشهري في أحجام التداول للبورصات العربية (%)

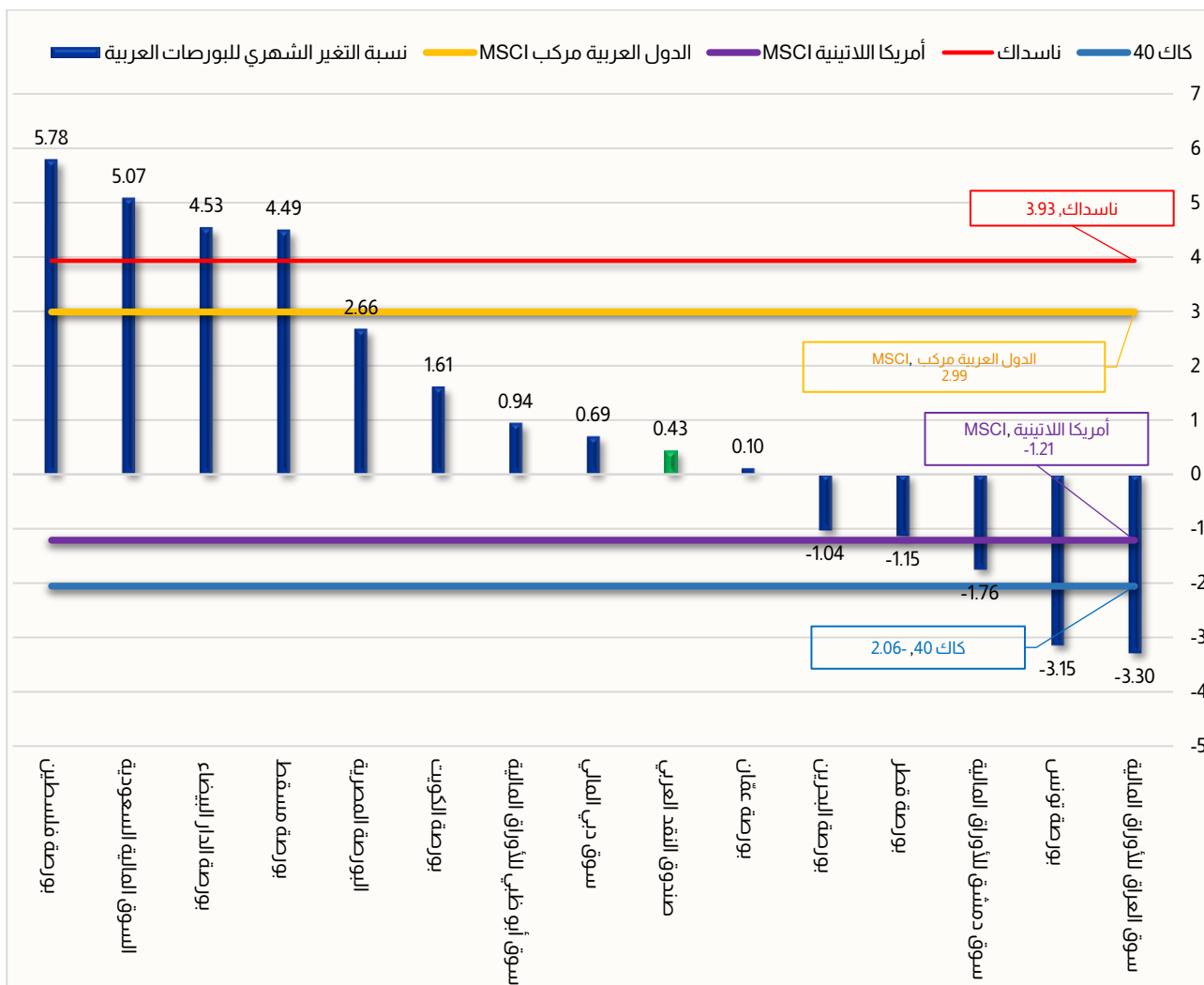


مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنةً مع الأسواق المتقدمة والناشئة

اتجاه التغير الشهري	نسبة التغير الشهري (%) - أغسطس 2026	السوق المالية
●	5.78	بورصة فلسطين
●	5.07	السوق المالية السعودية
●	4.53	بورصة الدار البيضاء
●	4.49	بورصة مسقط
●	4.48	أوروبا MSCI
●	3.93	ناسداك
●	3.26	آسيا MSCI
●	3.03	نيكاي
●	2.99	الدول العربية مركب MSCI
●	2.66	البورصة المصرية
●	2.62	ستاندرد أند بورز
●	1.61	بورصة الكويت
●	1.34	داو جونز
●	0.94	سوق أبو ظبي للأوراق المالية
●	0.69	سوق دبي المالي
●	0.43	صندوق النقد العربي
●	0.10	بورصة عمّان
●	-0.40	فوتسي
●	-1.04	بورصة البحرين
●	-1.15	بورصة قطر
●	-1.21	أمريكا اللاتينية MSCI
●	-1.76	سوق دمشق للأوراق المالية
●	-2.06	كاك 40
●	-3.15	بورصة تونس
●	-3.30	سوق العراق للأوراق المالية

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والبورصات العربية.

نسبة التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسعار المحلية بالبورصات العربية مقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة (%)



أبرز التطورات التشريعية والتنظيمية والرقابية في أسواق المال العربية

تركزت أبرز التطورات التي شهدتها أسواق المال العربية خلال شهر أغسطس 2026 في نطاق تنظيم أدوات التداول والتمويل المتخصص، وتطوير قواعد المقاصة والتسوية وكفاية رأس المال، وتوسيع تطبيقات التقنية المالية، وتعزيز تنوع المنتجات والمؤشرات السوقية.

تظهر التطورات تفاصيل كل إجراء ونطاق تطبيقه وهدفه أو أثره المتوقع، بما يساعد على فهم اتجاهات التطور المؤسسي والتنظيمي إلى جانب مؤشرات أداء الأسواق ونشاط التداول.

التطورات التنظيمية

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف أو الأثر المتوقع
السعودية	هيئة السوق المالية	التصريح بتجربة المشورة الاستثمارية باستخدام الذكاء الاصطناعي صرحت الهيئة، ضمن مختبر التقنية المالية، لشركة «لمحة تليو» بتجربة خدمة تقدم المشورة الاستثمارية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، بعد استيفاء متطلبات بدء الممارسة. ويظل التصريح محصوراً في نطاق التجربة والشروط الرقابية المقررة، ولا يمثل ترخيصاً عاماً غير مقيد لتقديم الخدمة.	اختبار نماذج رقمية جديدة للمشورة الاستثمارية في بيئة رقابية مضبوطة، وتقييم مخاطرها التشغيلية وحماية العملاء قبل التوسع في تطبيقها.
الإمارات	هيئة سوق المال	تنظيم التداول بالهامش الممول عبر منصة "آيفستر" أصدرت الهيئة قراراً ينظم عمليات التداول بالهامش التي تمولها سوق دبي المالي عبر منصة "آيفستر". يضع القرار إطاراً خاصاً لتقديم التمويل وتنفيذ الصفقات وإدارة الحسابات والضمانات المرتبطة بهذه الخدمة، مع تحديد مسؤوليات السوق والوسطاء والمستثمرين ضمن نطاق التطبيق.	توسيع قنوات التمويل المتاحة للتداول ضمن إطار رقابي محدد، وتحسين قابلية تتبع العمليات وضبط مخاطر الائتمان والضمانات المرتبطة بها.

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف أو الأثر المتوقع
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تنظيم بيع الأوراق المالية المقترضة أصدرت الهيئة قراراً ينظم اقتراض الأوراق المالية بغرض البيع، ويستحدث نظاماً مركزياً لإقراض الأوراق المالية تديره شركة مصر للمقاصة. ويحدد القرار أطراف العملية والتزامات شركات السمسرة وأمناء الحفظ، ونسب الإقراض والاقتراض، وقواعد إدارة الضمانات وتقييمها، وحالات استكمال الهامش وإغلاق المراكز المفتوحة. وضع القرار شروطاً لمزاولة شركات السمسرة النشاط، تشمل متطلبات حقوق المساهمين وصافي رأس المال السائل والبنية التكنولوجية ونظم الرقابة الداخلية، وحدد الضمان النقدي المطلوب من المقترض وآليات حماية حقوق مالك الأوراق المالية طوال مدة الإقراض.	توسيع أدوات التداول ورفع سيولة السوق، مع ضبط مخاطر بيع الأوراق المالية المقترضة وحماية حقوق أطراف العملية وتعزيز شفافيتها.
الكويت	بورصة الكويت	تحديث ضوابط البيع على المكشوف حدثت بورصة الكويت الأحكام المنظمة للبيع على المكشوف في كتاب قواعد البورصة. وألزمت الوسيط المرخص له بتوفير الأنظمة والتطبيقات اللازمة لسلامة العمليات، وقصرت مدة سريان أوامر البيع على المكشوف على يوم واحد. كما أخضعت الأوامر لقاعدة السعر الأعلى أو المساوي لسعر آخر صفقة، وحظرت البيع على المكشوف من جانب الأشخاص المطلعين أو من خلال الصفقات خارج نظام التداول، وأجازت وقف الوسيط عن ممارسة النشاط عند مخالفة المتطلبات.	ضبط مخاطر البيع على المكشوف والحد من الضغوط السعرية غير المنضبطة، مع تعزيز سلامة التنفيذ ونزاهة التداول.
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	تعديل شروط تحول شركات التطوير العقاري إلى صناديق استثمار عقاري عدلت الهيئة بعض شروط تحول شركات الاستثمار أو التطوير العقاري إلى صناديق استثمار عقاري. وأصبح المطلوب ألا يقل صافي حقوق ملكية الشركة عن 500 مليون جنيه مصري، بعد استبعاد فروق إعادة تقييم الأصول، بدلاً من اشتراط ارتباطه بنسبة محددة من إجمالي الأصول والاستثمارات. اشترط القرار ألا تتجاوز قروض الشركة الحد الأقصى المقرر لاقتراض صناديق الاستثمار العقاري، مع الإبقاء على الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع عند خمسة ملايين جنيه أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.	تيسير تحول شركات التطوير العقاري إلى صناديق استثمار، مع ضبط مستويات الاقتراض والمحافظة على المتانة المالية للصندوق بعد التحول.

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف أو الأثر المتوقع
البحرين	شركة البحرين للمقاصة	اعتماد قواعد البحرين للمقاصة اعتمدت شركة البحرين للمقاصة قواعد محدثة تنظم خدمات الإيداع المركزي والمقاصة والتسوية وحفظ الأوراق المالية. وتغطي القواعد العضوية وإدارة المخاطر وتسوية الصفقات وإجراءات التعثر والأحداث المرتبطة بالشركات وتسوية المنازعات. كما تتناول متطلبات كفاية رأس المال، وفصل أصول العملاء، والتقارير الرقابية، واستمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر التشغيلية، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	تعزيز سلامة التسوية وإدارة مخاطر ما بعد التداول، ورفع كفاءة البنية التحتية للسوق وحماية أصول المستثمرين.
البحرين	بورصة البحرين	طرح تحديث قواعد السوق وإطار إنفاذها للتشاور طرحت بورصة البحرين مشروعاً لتحديث قواعد السوق وإصدار إطار جديد لإنفاذها أمام الأطراف المعنية للتشاور. ويتناول المشروع القواعد التي تحكم المشاركين في السوق والتداول والإفصاح والنزاهة، إلى جانب المخالفات والإجراءات والتدابير المترتبة على عدم الالتزام. يمثل الإجراء مرحلة تشاورية تسبق اعتماد القواعد بصيغتها النهائية، ولا يعني دخول المتطلبات المقترحة حيز التنفيذ خلال فترة التشاور.	تحديث قواعد السوق وتوضيح آليات إنفاذها، وتعزيز الاتساق والشفافية في التعامل مع المخالفات وحماية نزاهة التداول.
سورية	سوق دمشق للأوراق المالية بالتنسيق مع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية	إطلاق المؤشر الإسلامي لسوق دمشق للأوراق المالية أطلقت سوق دمشق للأوراق المالية المؤشر الإسلامي (DIX) بالتنسيق مع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. ويتتبع المؤشر أداء الأسهم المتوافقة مع الضوابط الشرعية وفق المنهجية المعتمدة، ويوفر مرجعاً مستقلاً لقياس حركة هذا الجزء من السوق.	توفير معيار مرجعي للاستثمارات المتوافقة مع الشريعة، وتوسيع أدوات قياس أداء السوق ودعم تنويع المنتجات وقاعدة المستثمرين.
السودان	سلطة تنظيم أسواق المال وسوق الخرطوم للأوراق المالية	الإعلان عن استئناف التداول في السوق الثانوية أعلنت سوق الخرطوم للأوراق المالية، بناءً على قرار سلطة تنظيم أسواق المال، استئناف التداول في السوق الثانوية اعتباراً من 1 سبتمبر 2026 بمقر السوق في الخرطوم، بعد توقف دام نحو ثلاثة أعوام. ويمثل الإعلان إعادة تشغيل فعلية لآلية التداول المنظم، مع بقاء التنفيذ خاضعاً لترتيبات السوق والسلطة الرقابية.	استعادة وظيفة السوق الثانوية وقابلية تداول الأوراق المالية، ودعم عودة التسعير والسيولة ضمن إطار رقابي منظم.

التطورات الرقابية

السوق	الجهة المصدرة	الإجراء	الهدف أو الأثر المتوقع
الأردن	هيئة الأوراق المالية	تعميم نموذج الملاءة المالية وكفاية رأس المال عممت هيئة الأوراق المالية نموذج الملاءة المالية وكفاية رأس المال والمرفقات المرتبطة به على شركات الخدمات المالية. ويوفر النموذج إطاراً موحداً لعرض البيانات اللازمة لقياس الموارد المالية المتاحة ومدى كفايتها لتغطية الالتزامات والمخاطر المرتبطة بأنشطة الشركات. يأتي التعميم في إطار التطبيق العملي لتعليمات معايير الملاءة المالية وكفاية رأس المال، بما يمكّن الشركات من إعداد بياناتها وفق نموذج موحد ويساعد الهيئة على متابعة مؤشرات السلامة المالية بصورة أكثر انتظاماً.	توحيد قياس الملاءة وكفاية رأس المال، وتحسين قابلية المقارنة بين شركات الخدمات المالية ودعم الاكتشاف المبكر لمواطن الضعف المالي.

المصدر: المواقع الرسمية لأسواق المال العربية والهيئات التنظيمية والرقابية ذات الصلة.

إضاءات على أسواق المال

السعر المزدوج للوحدة (Dual Unit Price):

معالجة تستخدم في تقييم وحدات صندوق الاستثمار، تقوم على تسوية الفرق بين سعر الوحدة المحتسب لأغراض القوائم المالية، والذي تدرج فيه الخسائر الائتمانية المتوقعة، وسعر الوحدة المحتسب لأغراض التعامل. وتهدف إلى مراعاة اختلاف أسس احتساب سعر الوحدة بين العرض المحاسبي وتنفيذ عمليات الاشتراك أو الاسترداد.

مخاطر الأعمال العامة (General Business Risk):

المخاطر والخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن تشغيل السوق أو مركز الإيداع بوصفه نشاطاً تجارياً، باستثناء الخسائر المرتبطة بتعثر أحد الأعضاء. وتشمل احتمال تراجع المركز المالي للسوق أو مركز الإيداع نتيجة انخفاض الإيرادات أو ارتفاع المصروفات.

مخاطر التسوية (Settlement Risk):

مخاطر عدم وفاء المكتتب بقيمة أداة الدين أو أداة الدين القابلة للتحويل التي أصدرتها الجهة المصدرة. ويستخدم المصطلح في هذا السياق التنظيمي تحديداً لوصف مخاطر عدم إتمام الالتزام المالي المرتبط بالاكتمال في أداة الدين، وليس بوصفه تعريفاً عاماً لجميع مخاطر تسوية صفقات الأوراق المالية.

مزود خدمات معلومات تنظيمي (Regulatory Information Service Provider):

السوق أو أي منصة تواصل بديلة تعترف بها هيئة السوق المالية، ويجوز استخدامها بدلاً عن السوق لنشر الإعلانات عندما لا يكون الإعلان من خلال السوق متاحاً للأشخاص المعنيين. ويؤدي المزود دور قناة معتمدة لإتاحة المعلومات والإفصاحات التنظيمية.

الطرف النظير (Counterparty):

الطرف الآخر في الصفقة. ولأغراض بعض أحكام لائحة مؤسسات السوق المالية، يشمل المصطلح جهات مؤسسية محددة، من بينها مؤسسة النقد، والسوق المالية، ومراكز الإيداع والمقاصة، ومؤسسات السوق المالية، والبنوك المحلية وشركات التأمين المحلية، إضافةً إلى الفئات الأخرى التي تحددها القائمة.

المصدر: هيئة السوق المالية السعودية، قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها.



دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae>